# النشرة الربعية العدد السابع عشر

هيئة سوق رأس المال
Capital Market Authority

## تنظيم .. تطوير .. رقابة

## النشـــرة الربعية

العدد السابع عشر - الربع الثالث للعام 2022

# كلمة العدد

**براق النابلسي**

**مدير عام الهيئة**

كما جرت العادة، أقدّم لكم نشرة سوق رأس المال الربعية، ويغطي هذا العدد الربع الثالث من العام 2022. وتستعرض الهيئة من خلال هذه النشرة جهودها المستمرة في تنفيذ المبادرات والأنشطة كافة، لحماية المتعاملين في القطاعات التي تشرف عليها، والحفاظ على استقرار قطاعات سوق رأس المال وديمومتها.

خلال الربع الثالث، أصدرت الهيئة تقريرها السنوي المالي والإداري للعام 2021، الذي تضمن معلومات شاملة حول الهيئة والقطاعات المالية غير المصرفية التي تشرف عليها. وتضمن التقرير فصولاً عن واقع هذه القطاعات، ركّز فيها على أهم التطورات التنظيمية والأنشطة الرقابية التي نفذتها الهيئة خلال العام المنصرم.

وفي إطار سعي الهيئة إلى تعزيز قطاع التأمين وتطوير آليات الرقابة عليه، أصدر مجلس إدارة الهيئة قراراً بتعيين أيمن صباح مديراً للإدارة العامة للتأمين في الهيئة (مراقب عام التأمين) في الهيئة.

من جهة أخرى، وقعت الهيئة مع كل من جامعتي بيرزيت والنجاح الوطنية مذكرات تفاهم؛ بهدف تعزيز الوعي بالقطاعات المالية غير المصرفية، وتطوير الخطط التدريسية التي تعكس هذه المجالات، بما يساهم في تعزيز قدرات الخرّيجين ومهاراتهم وفق احتياجات سوق العمل، وربطها بالنواحي التطبيقية، من خلال التنفيذ المشترك بين الطرفين لمجموعة من ورش العمل والبرامج التدريبية والبرامج البحثية والدراسات المتخصصة في هذه المجالات.

في الختام، نأمل أن تستمر الهيئة في جهودها لحماية وتنظيم وتطوير قطاعات سوق رأس المال، وتوفير المقومات الأساسية الكفيلة بتعزيز البنية التشريعية والمهنية للقطاعات واستقرارها.

# تطورات قطاعات سوق رأس المال

# تطورات قطاعات سوق رأس المال > قطاع الأوراق المالية

- **مؤشر القدس**

أغلق مؤشر القدس عند حاجز 628.4 نقطة مع نهاية الربع الثالث من العام 2022، مسجلاً انخفاضاً نسبته 6% عن إغلاقه نهاية الربع الثاني من العام 2022، والبالغ 666.8 نقطة. والشكل رقم (1) أدناه يشير إلى التغيرات في أسعار الإغلاق لمؤشر القدس بشكل ربعي خلال الفترات السابقة.

**شكل 1: حركة مؤشر القدس بشكل ربع سنوي (نقطة)**

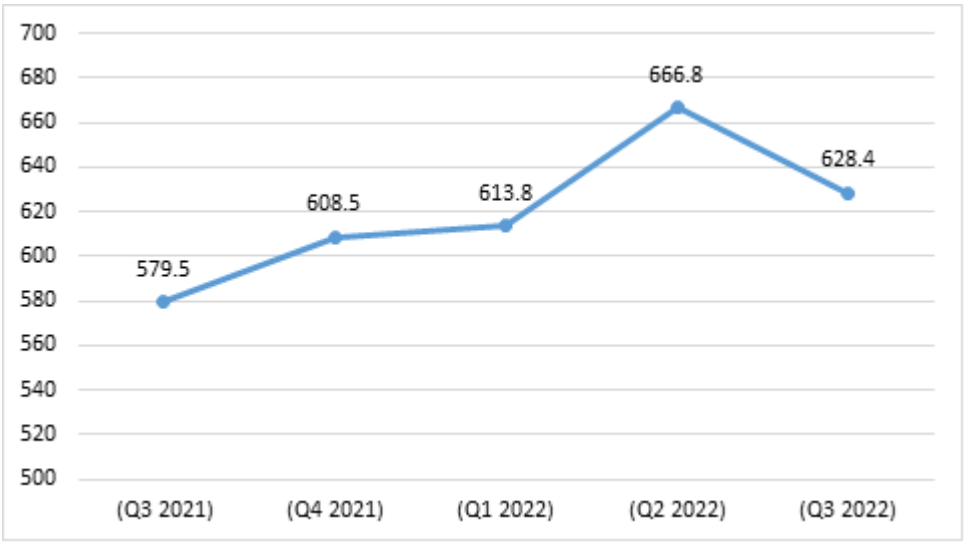


- **إحصائيات وبيانات التداول**

**جدول 1: بعض المؤشرات على نشاط التداول في بورصة فلسطين**

| | الربع الثالث 2021 | الربع الثاني 2022 | الربع الثالث 2022 |
|---|---|---|---|
| عدد جلسات التداول | 61 | 60 | 62 |
| عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم) | 69.9 | 102.4 | 63.4 |
| قيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار) | 143 | 179.1 | 123.2 |
| القيمة السوقية (مليون دولار) | 4,229.7 | 4,744.9 | 4,845.1 |
| المعدل اليومي لقيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار) | 2.3 | 2.98 | 1.98 |
| عدد الصفقات | 11,038 | 10,680 | 10,718 |
| إجمالي عدد المتعاملين بالأسهم المدرجة في بورصة فلسطين | 69,865 | 68,579 | 69,476 |
| القيمة السوقية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) | 27.20% | 31.75% | 31.19% |
| قيمة التداول كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) | 0.9% | 1.76% | 2.57% |

**المقارنة الربعية:**

شهد إجمالي أحجام وقيم التداول في بورصة فلسطين مع نهاية الربع الثالث من العام 2022 انخفاضاً نسبته 38% و31%، مقارنة مع نهاية الربع السابق (الربع الثاني من العام 2022) على التوالي، فيما انخفضت بنسبة 9% و14% مقارنةً مع نهاية الربع المناظر (الربع

الثالث من العام 2021) على التوالي. فيما شهدت القيمة السوقية ارتفاعاً نسبته 2% و15% مقارنة مع نهاية الربع السابق والمناظر على التوالي.

**شكل 2: التطورات الربعية لنشاط التداول في بورصة فلسطين**

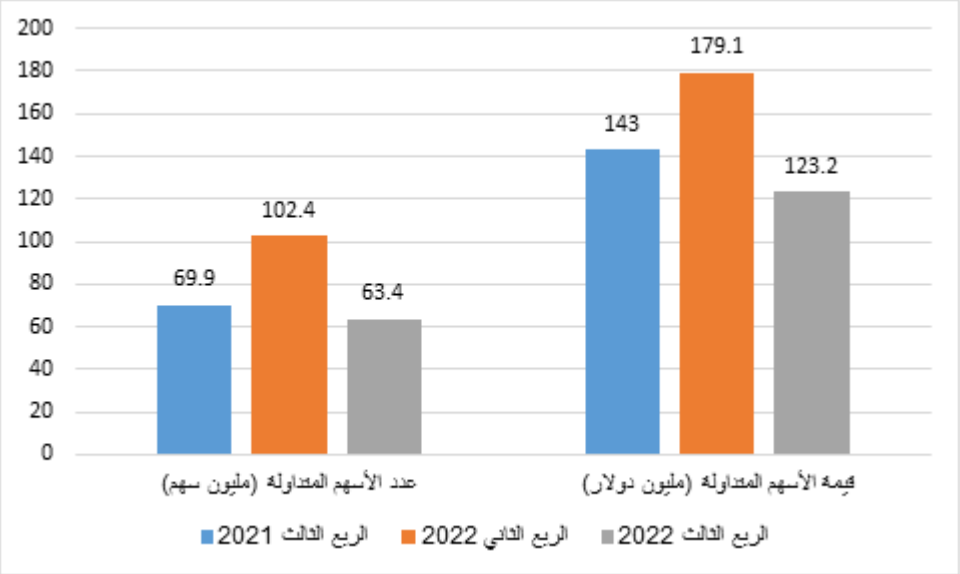


يوضح الشكل (3) صفة المتعاملين في البورصة تبعاً لحصصهم النسبية من القيمة السوقية.

**شكل 3: توزيع القيمة السوقية لأسهم البورصة وفقاً لصفة المتعامل [1] كما في نهاية الربع الثالث 2022 (مليون دولار)**

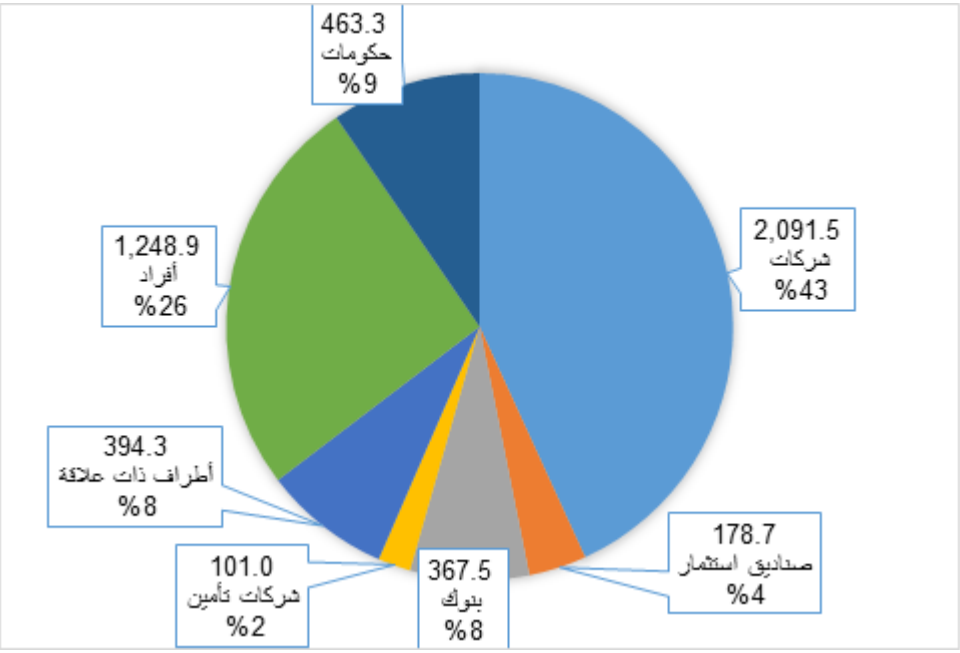


يأخذ التصنيف أعلاه [1] الصفة الأكثر ديمومة للعميل، حيث إن قيمة الشركات الواردة لا تشمل شركات التأمين والمصارف؛ كونها مذكورة ضمن تصنيف مخصص. بالمقابل، تشمل قيمة الأطراف ذات العلاقة شركات وأفراداً آخرين.

يوضح الشكل (4) توزيع المساهمين (ضفة وغزة) في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، والبالغ عددهم 63,978 مساهماً كما في نهاية الربع الثالث من العام 2022، إضافة إلى إجمالي عدد الحسابات المفتوحة في بورصة فلسطين والبالغة 122,158 حساباً. وكما يوضح الشكل، فإن مشاركة الذكور أكبر من الإناث في قطاع الأوراق المالية.

**شكل 4: توزيع المساهمين في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين والحسابات المفتوحة وفق التوزيع الجغرافي والجندري كما في نهاية الربع الثالث من العام 2022**

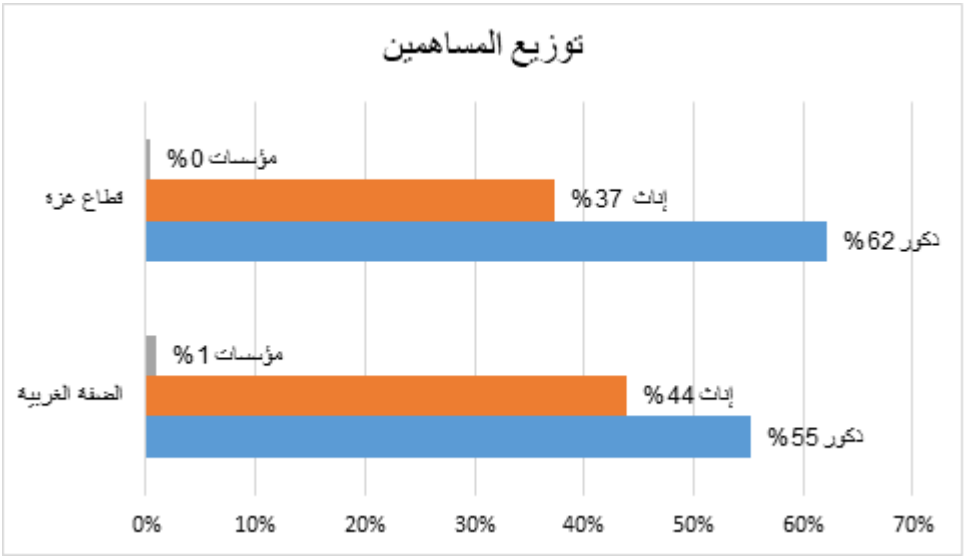


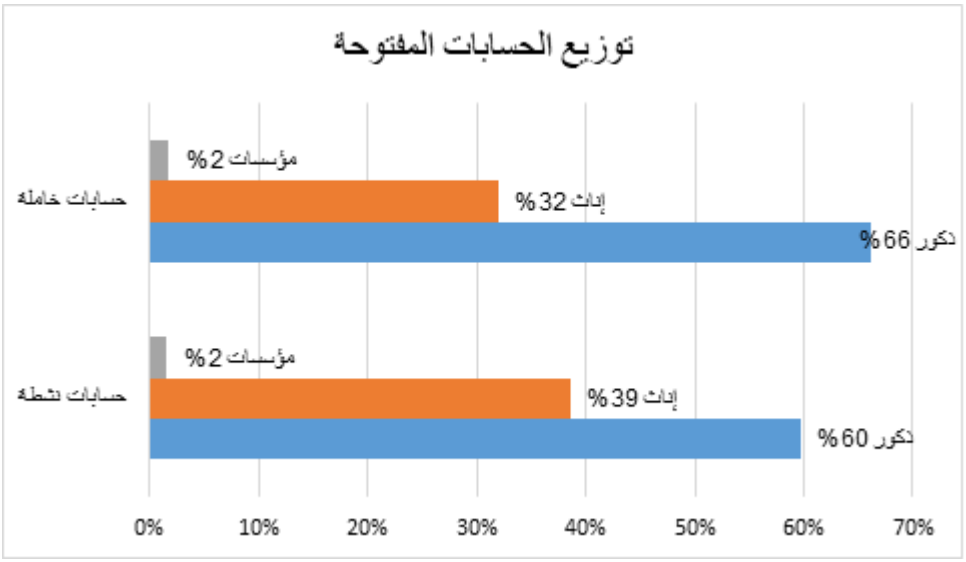

# تطورات قطاعات سوق رأس المال > قطاع التأمين

بلغ عدد شركات التأمين المرخصة من قبل الهيئة عشر شركات مع نهاية الربع الثالث من العام 2022، وقد حققت المحفظة التأمينية انخفاضاً خلال الربع الثالث من العام 2022 عن سابقه، بنسبة بلغت 2%، ونمواً بما نسبته 7% مقارنةً مع الربع المناظر من العام 2021. ويأتي ذلك في سياق التذبذب الطبيعي لإجمالي أقساط التأمين المكتتبة ما بين الأرباع. من جهة أخرى، شهد إجمالي استثمارات شركات التأمين نمواً بما نسبته 1% عن الربع السابق، ونمواً نسبته 9% مقارنة مع نهاية الربع المناظر، كما لم يشهد صافي التعويضات المتكبدة نهاية الربع الثالث من العام 2022 نمواً مقارنةً مع الربع السابق، في حين شهد نمواً نسبته 3% مقارنةً مع الربع المناظر من العام 2021.

**جدول 2: بعض المؤشرات المالية لقطاع التأمين في فلسطين (مليون دولار)**

| البيان | الربع الثالث 2021 | الربع الثاني 2022 | الربع الثالث 2022 |
|---|---|---|---|
| إجمالي أقساط التأمين المكتتبة | 89.7 | 97.9 | 96.1 |
| صافي الأقساط المكتسبة | 77.5 | 82.5 | 85.7 |
| إجمالي استثمارات شركات التأمين | 248.1 | 268 | 269.5 |
| صافي التعويضات المتكبدة | (55.3) | (57.8) | (57.1) |

[illegible] (2) [illegible] 2021 [illegible] 2%[illegible] [illegible] 68.6 [illegible].

**جدول 2: انتشار الخدمات والمنتجات التأمينية**

| العام | نسبة الاختراق التأمينية | الكثافة التأمينية (دولار أمريكي) |
|---|---|---|
| 2019 | 1.8% | 60 |
| 2020 | 1.95% | 58.7 |
| 2021 | 2% | 68.6 |

يوضح الشكل (1) أن محفظة التأمين ما زالت تشهد تركزاً كبيراً لصالح تأمين المركبات الذي بلغت نسبته 68% من إجمالي المحفظة التأمينية في نهاية الربع الثالث من العام 2022، يليه التأمين الصحي بنسبة 11%. كما يلاحظ من الشكل (2) أن هناك تركزاً واضحاً في الحصص السوقية بين شركات التأمين، حيث تستحوذ خمس من أصل عشر شركات عاملة في القطاع على نحو 76% من إجمالي الأقساط المكتتبة في قطاع التأمين الفلسطيني، وذلك في نهاية الربع الثالث من العام 2022.

**[illegible] 1: [illegible] 2022**

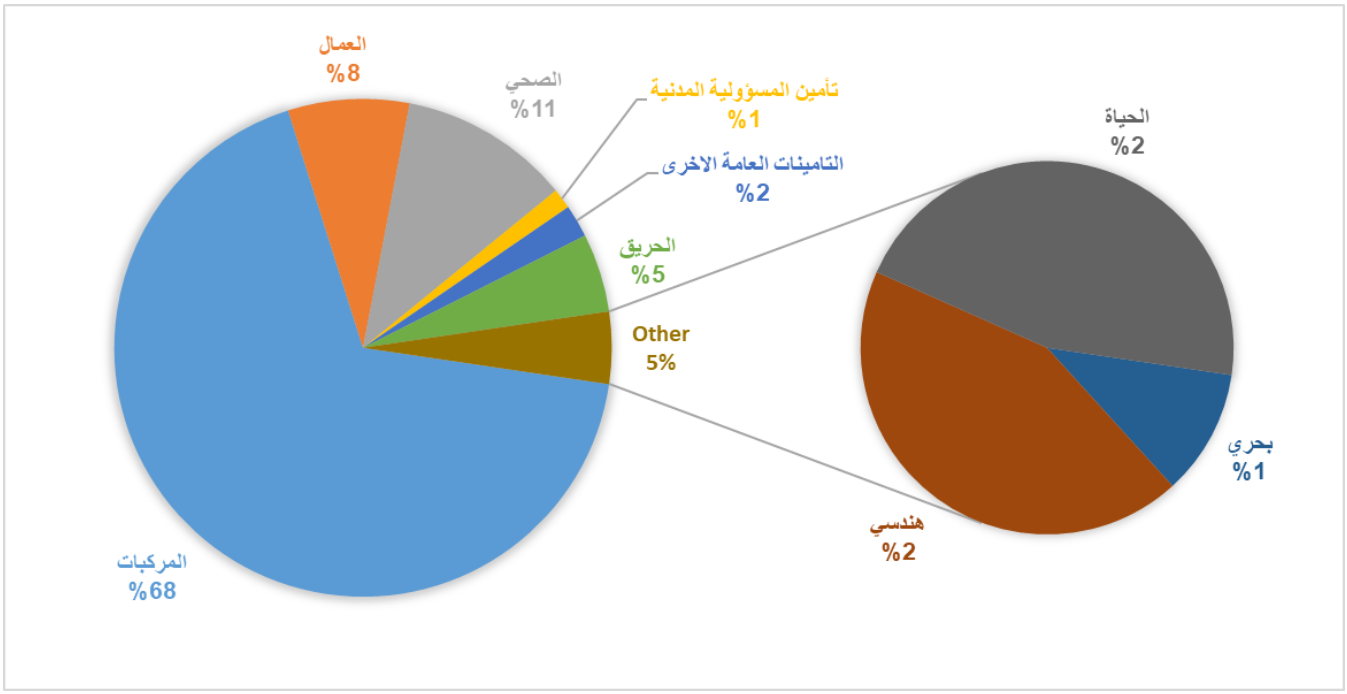

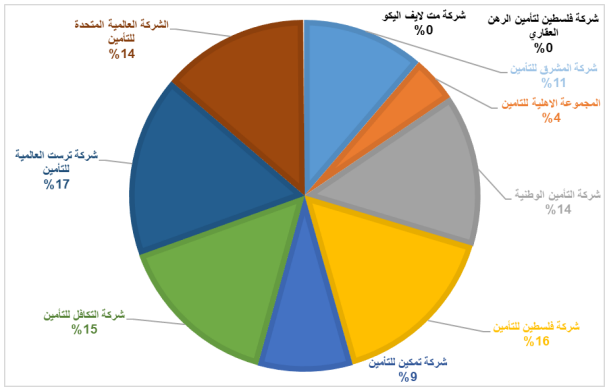

العمال
%8
الصحي
%11
تأمين المسؤولية المدنية
%1
التامينات العامة الاخرى
%2
الحريق
%5
Other
5%
المركبات
%68
الحياة
%2
بحري
%1
هندسي
%2

شكل **2:** توزيع محفظة التأمين وفقاً للشركات العاملة في فلسطين كما هو في نهاية الربع الثالث 2022


الشركة العالمية المتحدة للتأمين
%14
شركة مت لايف اليكو
%0
شركة فلسطين لتأمين الرهن العقاري
%0
شركة المشرق للتأمين
%11
المجموعة الاهلية للتامين
%4
شركة ترست العالمية للتأمين
%17
شركة التأمين الوطنية
%14
شركة التكافل للتأمين
%15
شركة فلسطين للتأمين
%16
شركة تمكين للتأمين
%9

# تطورات قطاعات سوق رأس المال > قطاع التأجير التمويلي

**المقارنة السنوية:** تعمل في فلسطين 9 شركات تأجير تمويلي مرخصة من قبل هيئة سوق رأس المال كما في نهاية العام 2021. وشهد أداؤها ارتفاعاً ملحوظاً مع نهاية العام 2021، إذ بلغ عدد العقود 1,900 عقد بإجمالي استثمار قيمته 102.2 مليون دولار، ويمثل هذا ارتفاعاً قدره 39.3% و48.3% في عدد وقيمة العقود على التوالي مقارنةً بالعام 2020. ويعزى الارتفاع الملحوظ والمشار إليه، إلى عودة الحياة الاقتصادية إلى طبيعتها، حيث شهد العام 2020 العديد من الإغلاقات بهدف الحد من انتشار فيروس كورونا، الذي أثر بشكل سلبي على أداء الشركات، وسبّب انخفاضاً في حجم نشاطها في حينه (انظر الشكل 8).

**شكل 8: تطور محفظة التأجير التمويلي بشكل سنوي**

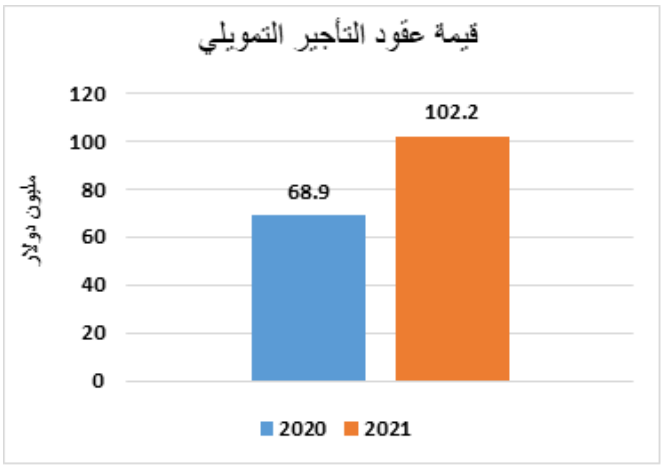


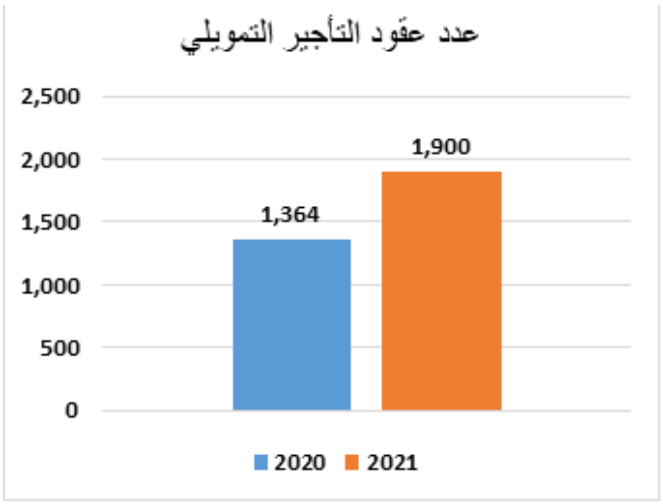


**المقارنة الربعية:** بلغ إجمالي استثمار العقود المسجلة لدى الهيئة حوالي 4.41 مليون دولار، بواقع 714 عقداً في نهاية الربع الثالث من العام 2022، بارتفاع عن الربع الثاني من العام 2022 نسبته 9% في عدد العقود، و30.6% من إجمالي قيمة العقود. وبالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2021، يلاحظ ارتفاع عدد وقيمة العقود بنسبة 7.39% و56.8% على التوالي (انظر الشكل 9).

**شكل9: تطور محفظة التأجير التمويلي بشكل ربعي**

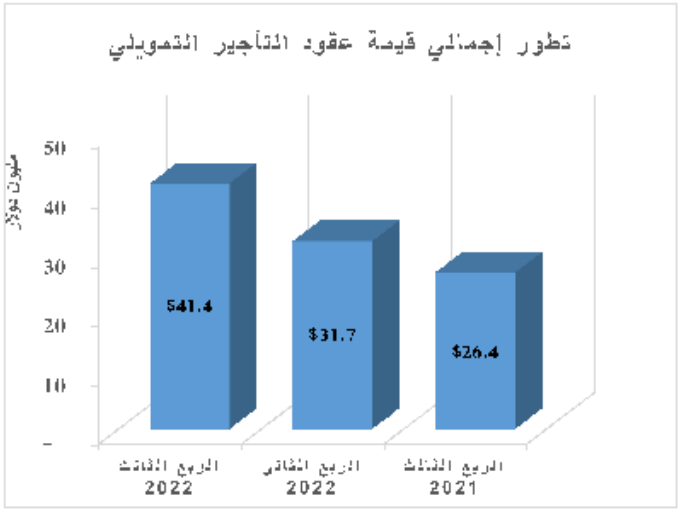


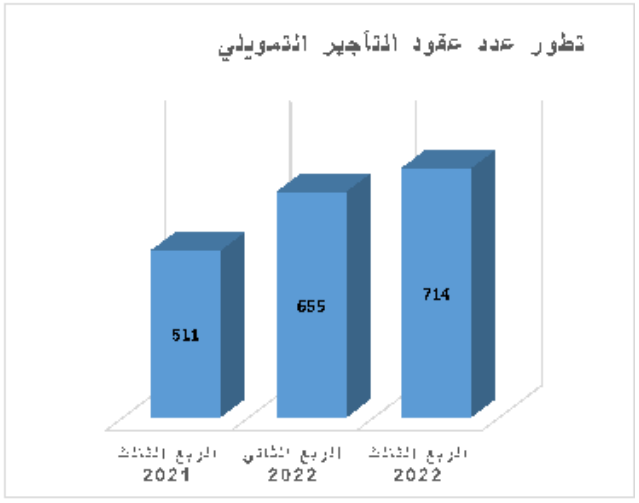

لا يزال هناك تركز عالٍ في عدد عقود التأجير التمويلي في محافظة رام الله والبيرة، حيث بلغ تركز عدد عقود التأجير التمويلي في الربع الثالث من العام 2022 ما نسبته 36.7%، تلتها محافظة نابلس بنسبة 14.7%، ثم محافظة الخليل بنسبة 10.8%، ثم محافظة جنين بنسبة 8.7%. أما باقي المحافظات، فشكلت ما نسبته 29.1% من عدد العقود، مع العلم أن هناك استقراراً في توزيع هذه النسب على مدى السنوات السابقة، لعوامل تتعلق بهيكلة الاقتصاد، وتركز الأعمال في بعض المحافظات.

**شكل 10: التوزيع النسبي الجغرافي لعدد عقود التأجير التمويلي المسجلة في الربع الثاني 2022**

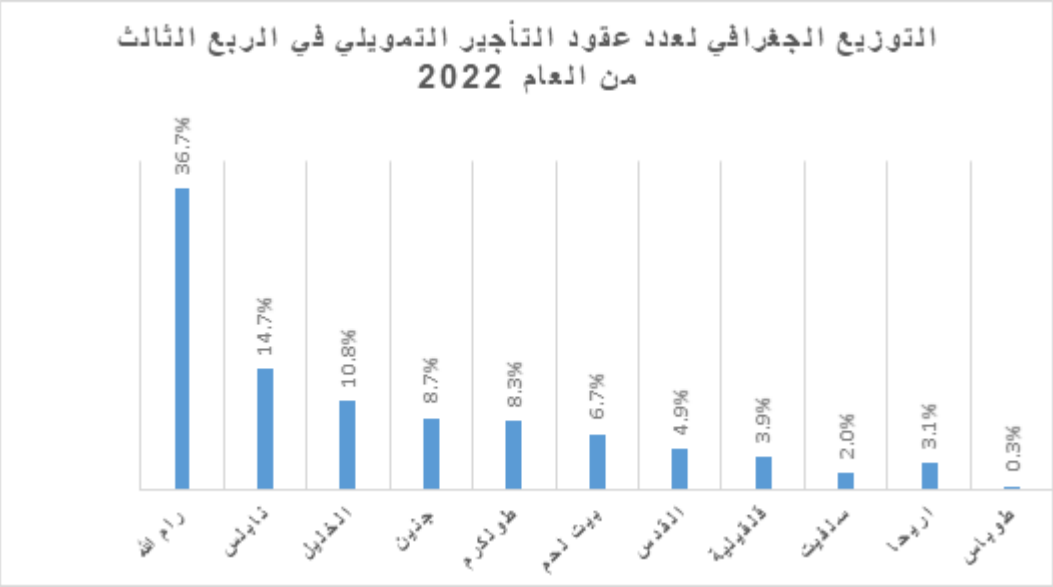


ما زالت المركبات للاستخدام الشخصي تستحوذ على الحصة الأكبر (51.65%) من إجمالي قيمة محفظة التأجير التمويلي نهاية الربع الثالث من العام 2022. ويعود السبب في ذلك إلى سهولة تسجيل ملكية المركبات في دوائر السير، وتدني مخاطرها من حيث وجود سوق ثانوية وإعادة حيازتها. أما المركبات للأغراض التجارية، فشكلت ما نسبته 36.84% والمعدات الهندسية والشاحنات والمركبات الثقيلة شكلت 4.02% من إجمالي قيمة المحفظة، وفيما يخص المال المنقول (المعدات وخطوط الإنتاج، ... وغيرها، بما لا يشمل المركبات) فبلغت نسبتها 7.48%، ويعود ذلك إلى ارتفاع مخاطر تمويلها مقارنة بالمركبات التي تسجل في دوائر السير (انظر الشكل 11).

**شكل 11: توزيع مكونات إجمالي قيمة محفظة التأجير التمويلي حسب طبيعة المأجور في الربع الثالث 2022**

يلاحظ من الشكل رقم (12) أن 82% من عدد العقود المسجلة في الربع الثالث من العام 2022 تعود إلى أفراد، مع العلم أن هناك استقراراً في هذه النسبة مقارنةً مع العام 2021، حيث بلغت نسبة عدد العقود الخاصة بالأفراد في الربع الثالث من العام 2021، 82%.

**شكل 12: توزيع نسب فئات المستأجرين حسب عدد العقود في الربع الثالث من العام 2022**

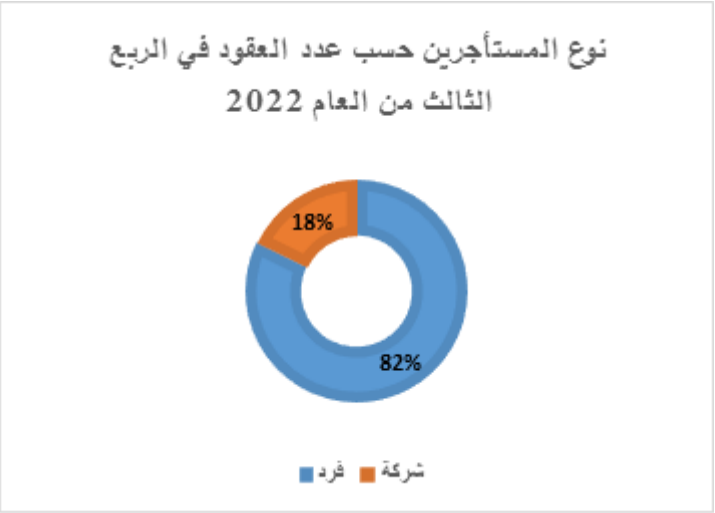

# التوعية المالية

**الأوراق المالية**

**التأمين**

**التأجير التمويلي**

**تمويل الرهن العقاري**

**الأوراق المالية**

**التأمين**

**التأجيرالتمويلي**

**تمويل الرهن العقاري**

**الأوراق المالية**

**التأمين**

**التأجير التمويلي**

**تمويل الرهن العاقاري**

# الهيئة تنظم جلسة حوارية حول فرص استخدام التكنولوجيا في قطاع التأمين

نظمت الهيئة، جلسة حوارية بعنوان "فرص استخدام التكنولوجيا في قطاع التأمين"، ضمن شراكتها مع وزارة الريادة والتمكين، واتحاد شركات التأمين، وبدعم من مؤسسة التعاون الألماني (GIZ).

وشارك في الجلسة الحوارية نائب رئيس الاتحاد نهاد أسعد، وممثلون عن قطاع ريادة الأعمال في فلسطين، ومدير مسرعة الأعمال "فلو" مجد خليفة، ومديرة برنامج (N gate) منى ضميدي، بحضور مجموعة من الشركاء والرياديين والمهتمين في هذا المجال.

وجاءت هذه الفعالية تنفيذاً لاستراتيجية الهيئة الهادفة إلى تطوير قطاع التأمين، وتوظيف التكنولوجيا المالية ومواكبة التطورات في هذا الإطار، والارتقاء بواقع الخدمات التأمينية وتوسيعها بما يخدم المتعاملين كافة، وبخاصة المواطنين، ويسهل وصولهم إلى هذه الخدمات.

واستعرض المتحدثون في اللقاء الرؤية لتكنولوجيا التأمين لدى شركات التأمين وقطاع الرياديين، والتحديات والعقبات التي تحول دون خلق تقدم ملموس في هذا السياق، إضافة إلى استكشاف التدخلات المطلوبة لاحتضان وتطوير حلول التكنولوجيا في صناعة التأمين.

# الشمول المالي في فلسطين

**مستجدات الشمول المالي في فلسطين**

مع بلوغ مدة الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي (2018-2025) منتصف فترة التطبيق، لا يزال العمل مستمراً على تنفيذ الأنشطة المنبثقة عن الأهداف الاستراتيجية للشمول المالي. ومع تقدم سير العمل في عمليات إعادة تقييم الشمول المالي عن الفترة المنصرمة، نستعرض فيما يلي أبرز مستجدات الشمول المالي خلال الربع الثالث من العام 2022:

- **مشروع إعادة تقييم الشمول المالي**

لا يزال العمل جارياً على تنفيذ عمليات إعادة تقييم الشمول المالي، وذلك للوقوف على أهم الأولويات المستجدة والمعيقات التي واجهت تنفيذ الاستراتيجية وخطتها التنفيذية، وتعديل ما يلزم في الخطة.

وفي سياق مشروع إعادة التقييم، قامت اللجنة الفنية للشمول المالي باعتماد تشكيل مجموعات بؤرية متخصصة بمواضيع محددة مثل: التكنولوجيا المالية، تمكين المستهلكين، النوع الاجتماعي، لغرض عقد مقابلات معها وفقاً لاختصاص كل لجنة من قبل باحثي معهد "ماس"، وسيتم دمج مخرجات المقابلات في التقرير النهائي لمشروع التقييم.

وقد عقدت اجتماعات المجموعات البؤرية خلال الأسبوع الأول من شهر أيلول المنصرم، وركزت مقابلة مجموعة التكنولوجيا المالية على نقاش العوامل والتحديات التي تعيق وصول المواطنين إلى الخدمات المالية الرقمية، وفهم مدى تكيف المؤسسات المحلية مع التغييرات السريعة التي يشهدها العالم في إطار الرقمنة المالية، وتسارع الابتكار المالي، والوقوف عند السياسات والتدخلات اللازمة لتعزيز مستوى انتشار الخدمات المالية الرقمية كأداة لدعم الشمول المالي، وتلبية احتياجات الأفراد والمؤسسات.

وتركزت مقابلة مجموعة تمكين المستهلك على الخروج برؤية شمولية تعكس آراء واحتياجات الجهات المختلفة المعنية بالشمول المالي في فلسطين، والتركيز على احتياجات المستهلكين. أما مجموعة النوع الاجتماعي، فقد ناقشت في مقابلتها التحديات والعقبات التي تواجه المرأة الفلسطينية في الوصول إلى الخدمات المالية الملائمة لاحتياجاتها، وسبل معالجة الإقصاء المالي للمرأة بهدف تمكينها اقتصادياً وتحقيق العدالة الاجتماعية.

- **تطوير خطة عمل ممنهجة لإثراء المناهج المدرسية بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم**

تنفيذاً للأنشطة ذات العلاقة في الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، وبتكليف من اللجنة الوطنية للشمول المالي، تم تشكيل لجنة فنية ثلاثية من كل من هيئة سوق رأس المال، وسلطة النقد، ووزارة التربية والتعليم، بهدف متابعة تنفيذ النشاط الرئيسي الوارد في خطة عمل الاستراتيجية للشمول المالي، والمتعلق بإثراء المناهج الدراسية، حيث عملت اللجنة على إعداد خطة عمل يبدأ إطارها الزمني في العام 2023 وحتى نهاية العام 2025. وستعتمد الخطة في تنفيذها على استخدام أدوات لا منهجية لتنفيذ التدخلات ذات العلاقة بإثراء معلومات الطلاب بالمواد ذات العلاقة بالقطاع المالي، حيث تستند المرحلة الأولى من الخطة إلى استهداف حوالي 12000 طالب/ة في فرع الريادة والأعمال والفرع المهني؛ نظراً لقربهم من سوق العمل، حيث سيتم تحديد المواد التوعوية اللامنهجية بعد مراجعة وتحليل المباحث المدرسية ذات العلاقة، إضافة إلى استهداف الكادر الأكاديمي من معلمين ومشرفين تربويين ومرشدين في الأنشطة التوعوية، لتعزيز دورهم التعليمي والتربوي. وكمرحلة لاحقة، تشمل الخطة استهداف الطلبة من الصفوف الدراسية من 7-11 (وعددهم حوالي 500 ألف طالب/ة)، حيث سيتم تطوير المواد اللامنهجية المناسبة للفئات كافة، واستخدام قنوات وآليات التواصل لإنجاز هذه الأنشطة. ويتوقع لهذه الخطة أن تحدث نقلة نوعية في المعرفة المالية لدى

الطلبة والكادر الأكاديمي في وزارة التربية والتعليم.

# مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

تهدف الهيئة إلى تهيئة المناخ الملائم لتحقيق استقرار رأس المال ونموه، وتنظيم وتطوير ومراقبة سوق رأس المال في فلسطين، وحماية حقوق المستثمرين، وذلك انطلاقاً من مهامها وأهدافها الرامية إلى تحقيق الاستقرار في سوق رأس المال، وتجنيب قطاعات سوق رأس المال مخاطر عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، التي قد تهدد استمرار هذه القطاعات وتعريضها لمخاطر مالية وتشغيلية وقانونية وغيرها. ومع بداية العام 2022، واصلت الهيئة دورها في مواءمة الامتثال في تطبيق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وفق الآتي:

- استعداداً لعملية التقييم المتبادل لدولة فلسطين العام 2022، تم عقد العديد من اللقاءات والاجتماعات مع وحدة المتابعة المالية، وتزويدهم بالبيانات والإحصائيات لتعزيز الالتزام الفني وفعالية جهود الهيئة في مكافحة جريمتي غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- استكمالاً للتحضير لعملية التقييم المتبادل لمنظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، تم عقد العديد من ورشات العمل على النحو التالي:

1. مشاركة فريق من الهيئة ومسؤولي الاتصال للقطاعات كافة، التي تشرف وتراقب عليها الهيئة، في ورشة عمل حول إعداد الهيئة والقطاعات الخاضعة لإشرافها ورقابتها لعملية التقييم المتبادل.
2. مشاركة فريق من الهيئة في ورشة العمل الرابعة والختامية لإعداد الجهات الوطنية لعملية التقييم المتبادل.
3. عقدت الإدارة العامة للأوراق المالية، وبالتعاون مع قسم مكافحة جريمتي غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالهيئة، ورشة عمل لمسؤولي الاتصال في شركات الأوراق المالية، وذلك استعداداً لعملية التقييم المتبادل.
4. المشاركة في ورشة عمل سكرتاريا مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENAFATF) حول إعداد دولة فلسطين لعملية التقييم المتبادل، والنتائج المباشرة (7، 8، 9).
5. المشاركة في الندوة الدولية حول "الإشراف على الأصول الافتراضية والتحقيق فيها".

-

**إصدار التعليمات والتشريعات**

التعاميم الصادرة عن الهيئة من شأنها رفع كفاءة وتعزيز قدرة الشركات على مواجهة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب واتباع النهج القائم على المخاطر في الكشف عن المعاملات المشبوهة، وتم إصدار العديد من التعاميم في الربع الثالث من العام 2022، وجاءت على النحو التالي:

- تعميم نشر تعليمات رقم 2 لسنة 2022 بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الخاصة بالمؤسسات المالية.
- نشر تعليمات رقم 1 لسنة 2022 بشأن تنفيذ قرارات مجلس الأمن.
- تعميم تنفيذ أحكام قرار بقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم 39 لسنة 2022.
- تعميم تنفيذ أحكام المرسوم الرئاسي لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 14 لسنة 2022.
- تعميم تحديث السياسات وإجراءات العمل.

**جولات تفتيش مختصة**

- بتاريخ 17/8/2022، تم انتداب فريق تفتيش على شركة أوراق مالية، وذلك بناءً على طلب من سلطة مختصة.

**طلبات التعاون المحلية:**

- قامت الهيئة بالرد على الاستفسارات والطلبات الواردة من وحدة المتابعة المالية والبالغ عددها خلال الربع الثالث 3 طلبات.
- الرد على الكتب الواردة من مكتب النائب العام والبالغ عددها 5 كتب.
- تم الرد على 9 كتب واردة من محكمة جرائم الفساد.
- تم الرد على الكتب الوارد من دوائر التنفيذ وقرارات المحاكم والبالغ عددها 17.

# أخبار وقرارات هيئة سوق رأس المال

**الهيئة تصدر تقريرها السنوي للعام 2021**

أصدرت الهيئة تقريرها السنوي للعام 2021، الذي تضمن معلومات شاملة حول الهيئة والقطاعات المالية غير المصرفية التي تشرف عليها، وتتمثل في قطاعات: الأوراق المالية، التأمين، تمويل الرهن العقاري، التأجير التمويلي، خدمات التمويل الرقمي والابتكار.

وتضمن التقرير السنوي فصولاً عن واقع هذه القطاعات، ركز فيها على أهم التطورات التنظيمية والأنشطة الرقابية التي نفذتها الهيئة خلال العام المنصرم.

يمكنكم الاطلاع على التقرير السنوي للعام 2021 من خلال: الضغط هنا

**الهيئة والبورصة تبحثان تطوير قطاع الأوراق المالية الفلسطيني عبر أدوات وتشريعات جديدة**

[illegible]

[illegible]

[illegible]

# كلمة العدد - Copy

**براق النابلسي**

**مدير عام الهيئة**

كما جرت العادة، أقدّم لكم نشرة سوق رأس المال الربعية، ويغطي هذا العدد الربع الثالث من العام 2022. وتستعرض الهيئة من خلال هذه النشرة جهودها المستمرة في تنفيذ المبادرات والأنشطة كافة، لحماية المتعاملين في القطاعات التي تشرف عليها، والحفاظ على استقرار قطاعات سوق رأس المال وديمومتها.

خلال الربع الثالث، أصدرت الهيئة تقريرها السنوي المالي والإداري للعام 2021، الذي تضمن معلومات شاملة حول الهيئة والقطاعات المالية غير المصرفية التي تشرف عليها. وتضمن التقرير فصولاً عن واقع هذه القطاعات، ركّز فيها على أهم التطورات التنظيمية والأنشطة الرقابية التي نفذتها الهيئة خلال العام المنصرم.

وفي إطار سعي الهيئة إلى تعزيز قطاع التأمين وتطوير آليات الرقابة عليه، أصدر مجلس إدارة الهيئة قراراً بتعيين أيمن صباح مديراً للإدارة العامة للتأمين في الهيئة (مراقب عام التأمين) في الهيئة.

من جهة أخرى، وقعت الهيئة مع كل من جامعتي بيرزيت والنجاح الوطنية مذكرات تفاهم؛ بهدف تعزيز الوعي بالقطاعات المالية غير المصرفية، وتطوير الخطط التدريسية التي تعكس هذه المجالات، بما يساهم في تعزيز قدرات الخرّيجين ومهاراتهم وفق احتياجات سوق العمل، وربطها بالنواحي التطبيقية، من خلال التنفيذ المشترك بين الطرفين لمجموعة من ورش العمل والبرامج التدريبية والبرامج البحثية والدراسات المتخصصة في هذه المجالات.

في الختام، نأمل أن تستمر الهيئة في جهودها لحماية وتنظيم وتطوير قطاعات سوق رأس المال، وتوفير المقومات الأساسية الكفيلة بتعزيز البنية التشريعية والمهنية للقطاعات واستقرارها.